الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة

اطلاق الإستراتيجية المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات والإدمان في لبنان 2016-2021

22 كانون الأول 2016 | بيروت – أطلقت وزارات الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم العالي، الداخلية والبلديات، والعدل "الإستراتيجية المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات والإدمان في لبنان 2016-2021" بهدف الاستجابة لإستخدام المواد المسبّبة للإدمان: الكحول والمخدرات والتبغ. تضمن حفل الاطلاق كلمات لكل المدراء العامين للوزارات المشاركة بالاضافة الى عرض تقني حول الاستراتيجية. وقد حضر الحفل ممثلون عن الوزارات، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجمعيات المهنية، والنقابات، ومؤسسات الرعاية الصحية، والجامعات وغيرها.

نتجت هذه الاستراتيجية عن عمليّة تطوير تشاركيّة بين كافة الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه بهدف الاستجابة للتحديات التي يطرحها واقع استخدام المواد المسببة للادمان عالميّا اقليميّا ومحليّا على مختلف الاصعدة الصحية والإجتماعية والإقتصادية. ارتكزت صياغة الاستراتيجية على التحديات والفرص والأولويّات التي تم تحديدها من خلال عدّة اجتماعات ثنائيّة مع الجهات الفاعلة بالاضافة الى اجتماع تشاوري وطني في نيسان 2015. كما خضعت مسودة الاستراتيجية لسلسلة من المراجعات والتعديلات من قبل الوزارات المتعاونة، والخبراء المحليين والدوليين. كما وتم نشرها على الانترنت لتمكين أي مواطن من الاطلاع عليها وابداء الرأي فيها.

ومن الجدير بالذكر أن مراجعة كافّة التعليقات الواردة على الاستراتيجية تمت استنادا على الأدلة العلمية والمبادئ التوجيهية الدولية وأفضل الممارسات، وملاءمتها للثقافة المحلية ومبادئ حقوق الإنسان ومطابقتها لمبدأ فعاليّة التكاليف. ثم تمّ التوافق بين الوزارات المتعاونة على المسودة المعدّلة وعقد اجتماع توافقي وطني في أيّار 2016 شارك فيه ممثلين عن كافة الجهات الفاعلة بهدف الموافقة على صيغة الاستراتيجية النهائيّة.

تهدف الاستراتيجية الى **1**- زيادة توافر خدمات عالية الجودة تراعي الفرق في العمر وبين الجنسين، للوقاية والعلاج، وإعادة التأهيل، و إعادة الدمج الاجتماعي و الحد من المخاطر 2- تحسين امكانية الوصول الى تلك الخدملت 3- تعزيز حماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات استخدام المواد المسببة للادمان، 4- زيادة كفاءة وفعالية أنشطة تخفيض العرض.

سيساهم تحقيق هذه الاهداف على المدى الطويل في:

- انخفاض معدل انتشار اضطرابات استخدام المواد المسببة للادمان
- تأخير عمر بدء استخدام المواد المسبة للادمان
- انخفاض معدل انتشار الأمراض الانتقالية بين الأشخاص الذين يستخدمون المواد بالحقن
- انخفاض عدد حالات الجرعة الزائدة
- انخفاض الوصمة تجاه الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات استخدام المواد المسببة للادمان

سيتم تحقيق هذه الاهداف من خلال ستّة مجالات عمل محددة في الاستراتيجية وهي: 1- القيادة والإدارة 2- استجابة قطاعي الصحة والرعاية الاجتماعية 3- تخفيض العرض 4- الرقابة والترصد 5- التعاون الدولي 6- المجموعات المعرّضة. يتضمّن كل مجال عمل أهداف استراتيجية محددة لتوجيه الجهود الوطنية المبذولة في مجال الوقاية من اضطرابات استخدام المواد المسبّبة للإدمان ، والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الدمج الاجتماعي والحد من المخاطر للأشخاص الذين يعانون من تلك الاضطرابات، فضلاً عن تخفيض العرض. تتماشى هذه الأهداف ومجالات العمل مع الاتفاقيّات الدولية حول المخدرات وإطار العمل الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية الداعي لتعزيز استجابة قطاع الصحة العامة لإستخدام المواد المسبّبة للإدمان.

سيستند تطبيق هذه الإستراتيجية الى توفير التمويل اللازم اضافة إلى تشارك المسؤوليات بين الوزارات والجهات الفاعلة – من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجمعيات المهنية، والنقابات، ومؤسسات الرعاية الصحية، والجامعات وجمعيّات المستخدمين وغيرها – من خلال أداء أدوار منسّقة ومتكاملة.

شدّد مدير عام وزارة الصحة العامة، الدكتور وليد عمّار، ممثّلا بالدكتور ربيع الشماعي، خلال حفل الاطلاق على أهميّة استمرارية التعاون بين الوزارات المتعاونة وكافة الاطراف بقوله : "نحن واثقون أن هذا التعاون الذي أثمر هذه الإستراتيجية سوف يستمر لضمان تنفيذها مع نفس الالتزام والحماس الذين شهدناهما بين الوزارات المشاركة وكافة الجهات الفاعلة".

كما ونوّه أيضا العميد غسان شمس الدين، ممثل مدير عام قوى الامن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص على أهمية التعاون بقوله: "إن تجاربنا كما التجاربِ الدوليَة الناجحة تدل أن التصدي لآفة المُخدرات، يتطلب قبل كل شيء رؤيةً وطنيةً واضحة، تقوم على مبدأ المشاركة وتقاسم المسؤوليات، وتكامل الجهود المبذولة، وتنسيقاً دائماً بين مُختلف الجهات المعنية، رسمية كانت أم غير رسمية، بما في ذلك مؤسسات المُجتمعِ المدني، وهذا ما ستعمل على تحقيقه استراتيجيتنا المشتركة والتي يعول عليها الكثر من الآمال" .

كما قالت السيدة ماري الحاج، ممثلة مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية أنّ : "ومن هذا المنبر نؤكد ان وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف وحداتها وبرامجها ومشاريعها المنبثقة لن تتوان عن القيام بالمهام المنوطة بها والتي تكرسها هذه الاستراتيجية وتفصل حدودها ضمن اطار تشاركي يؤسس لمزيد من الوضوح في الرؤية والانسجام في الاستجابة". وأكّد مدير عام وزارة التربية الاستاذ فادي يرق " التزام وزارة التربية والتعليم العالي على مضيّها في ضمان فعالية تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بالتعاون مع سائر الشركاء". وأخيرا أكّدت المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، "أن إطلاق هذه الاستراتيجية الوطنية للإستجابة لاستخدام المواد المسببة للإدمان خطوة أساسية وبالغة الأهمية إذ انها تشكل خطة وطنية واضحة مشتركة بين الوزارات المعنية تتطرق إلى جميع أوجه الاستجابة و تجسد دور كل وزارة فيها و تشرك المجتمع المدني في تطويرها وتنفيذها".

للمزيد من المعلومات حول الاحصاءات العالمية والاقليمية والمحلية الرجاء الاطلاع على فقرة تحليل الوضع في كتيّب الاستراتيجية على الموقع الالكتروني لوزارة الصحة العامة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:
وزارة الصحة العامة
ساندرا الحجل حنا

تلفون: 03-570312
Email: sandrahajal@gmail.com